



ذاكرة الأمل في العراق

وقائع المؤتمر الدولي الثاني

17-16 نيسان 2025م



المجلد الثاني

هوية الكتاب

وقائع المؤتمر الدولي الثاني ذاكرة الألم في العراق

قرن من الجرائم والإبادة الجماعية والمجازر والانتهاكات

المشرف العام: السيد عقيل عبد الحسين الياسري - الدكتور عباس عطية القريشي

تحرير: أ.د. قيس ناصر راهي - د. ثائر غالب الخيكاني

المؤلف : مجموعة مؤلفين

الناشر: المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف / العتبة العباسية المقدسة

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

سنة الطبع: 2026

الترقيم الدولي: 978-9922-262-02-4

رقم الايداع في المكتبة الوطنية: 2026 / 124

التدقيق اللغوي: أ.د. مصعب مكي زبيبة

الاخراج الفني: كاظم سعيد الفتلاوي

حجم الكتاب: 270×190

عدد الصفحات: 356

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا

الكتاب من دون إذن خطي مسبق من المركز

تنبيه: إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر .

المحتويات

٧	المحور الخامس: المقابر الجماعية في حقبة نظام البعث
١١	المقابر الجماعية في العراق: من التعتيم إلى الاكتشاف (١٩٦٨-٢٠٠٣م)
٥١	ضحايا ومواقع المقابر الجماعية في النجف الأشرف: دراسة استقصائية
١١٧	المسؤولية الجزائية عن إهانة ضحايا المقابر الجماعية
١٤٧	مساهمة علم الآثار في الكشف عن المقابر الجماعية
١٦٩	المحور السادس: التهجير القسري في حقبة نظام البعث
١٧١	جريمة تجفيف الأهوار ومحنة الجفاف والتهجير
٢٠٩	تركمان العراق تحت حكم البعث (١٩٦٨-٢٠٠٣): سياسات التمييز والقمع والتغيير الديموغرافي
٢٢٧	التغيير الديموغرافي في العراق: دراسة قانونية وتاريخية لجرائم التهجير القسري في عهد البعث
٢٥٣	أثر نظام البعث في تهجير علماء الدين: الشيخ أسد حيدر أنموذجا
٢٧١	أثر هجرة الكفاءات العلمية والمهنية على المجتمع العراقي (دراسة تاريخية)
٢٩٧	المحور السابع: تقييد الحريات وارتكاب المجازر من ذاكرة الألم في حقبة نظام البعث
٢٩٩	تقييد الحريات الدينية في حقبة حكم البعث في العراق -الزيارة الأربعينية ١٩٧٧م أنموذجا -
٣٢٥	مجزرة منع التجوال في السليمانية عام ١٩٨٥: دراسة تاريخية تحليلية
٣٥٣	مجزرة التون كوبري التركمانية عام ١٩٩١ (شهداء شهر رمضان)

أثر هجرة الكفاءات العلمية والمهنية على المجتمع العراقي (دراسة تاريخية)

م.د. فادية يعكوب يوسف

كلية التربية للبنات / جامعة البصرة

المستخلص

الهدف من الدراسة التعرف على الأسباب والدوافع لهجرة الكفاءات العلمية والمهنية من العراق وأثرها على المجتمع العراقي من خلال التنشئة الاجتماعية والتنمية، إذ تمثل هجرة الكفاءات العلمية والمهنية مشكلة حقيقية يواجهها مجتمعنا العراقي في ظروفه الراهنة، إذ تعد الكفاءات العلمية العراقية المهاجرة ثروة حقيقية لا يمكن الاستغناء عنها وغيابها سيفقد البلد باستقلاليتة ويحوله إلى مجتمع تابع لغيره من المجتمعات البشرية التي أحسنت استثمار مواردها البشرية، ويترتب عليها توقف عملية التنمية أو التراجع في الميادين كافة، شهد العراق تراجعاً في الميادين كافة أن هجرة الأطباء العراقيين باتجاه مناطق متفرقة من العالم قد ترك فراغاً واسعاً في المؤسسات الصحية وخلق نوعاً من الفراغ من الاختصاص بعد أن كان العراق من الدول الأساسية في هذا المجال، فضلاً عن هجرة الاختصاصات الهندسية جعلت البلد غير قادرة في تنفيذ الخطط والإعمار، وهجرة كافة الاختصاصات الأخرى، تركت آثاراً عديدة لها أبعادها الخطيرة على الحاضر ومستقبل المجتمع وحضارته.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الكفاءات العلمية، المهارات المهنية.

Abstract

Emigration in general and the migration of practical competencies in particular represent a real problem facing our Iraqi society in its current circumstances, as the migration of Iraqi scientific competencies is a real wealth that cannot be dispensed with, and scientific competencies outside the country can be classified into two categories: migration of scientific competencies and migration of scientific competencies, and both of them suffered from the conditions of oppression, displacement and deprivation that the defunct regime planted in the lands of our beloved country, and the wars it fought and the resulting calamities on society, this reality produced waves of forced migration within the various regions of Iraq or outside its borders, Iraq witnessed a decline in all fields, as the migration of Iraqi doctors towards different regions of the world has left a wide vacuum in health institutions and created a kind of vacuum of specialization after Iraq was one of the main countries in this field, in addition to the migration of engineering specializations, which made the country unable to implement plans and reconstruction, and the migration of all other specializations, left many effects that have dangerous dimensions on the present and future of society and civilization

المقدمة :

تعد ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والمهنية في العراق ظاهرة عميقة وخطيرة ليس على حياة المهاجرين وأسرههم فحسب بل أخذت تؤثر على حياة المجتمع ككل، باعتبار ظاهرة الهجرة متغير اجتماعي رئيسي في حياة المجتمع تعرض العراق منذ نشوء الدولة إلى هجرة الكفاءات إلا أن تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي التي أسهمت بها الحروب المتتالية 1980، 1991، 2003، أدت إلى تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والمهنية بأعداد كبيرة، مما كان له انعكاسات سلبية على الأمن الوطني العراقي والجانب الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، ولا بد أن تكون لها تأثيرات على المجتمع العراقي .

مشكلة البحث: فان مشكلة البحث تدور حول مخاطر هذه الهجرة على المجتمع العراقي، مما يترتب عليها التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأن البحث لا يقف عند حدود الوصف فقط، إنما يحاول أن يلتمس نتائج وتأثيرات هذه الهجرة على العراق، ويدور السؤال المركزي حول كيفية تأثير هجرة الكفاءات العلمية والمهنية على المجتمع العراقي؟

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث فيما يأتي:

1- بيان واقع هجرة الكفاءات العلمية والمهنية في العراق

2- تحديد الآثار المترتبة على هجرة الكفاءات العلمية والمهنية في مختلف المجالات.

منهجية البحث: اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي بصورة رئيسة في حل مشكلة البحث ومعالجتها من خلال هذا المدخل المنهجي لدراسة وتحليل الأسباب والآثار وتحليلها بهدف الوصول إلى استنتاجات مناسبة وتقديم التوصيات العملية بهذا الخصوص.

أهداف البحث: يهدف البحث في هذا الموضوع إلى تحقيق ما يأتي:

1- التعرف على واقع هجرة الكفاءات العلمية والمهنية (1979-2003م) في العراق وذلك

لمساعدة في تقديم الحلول المناسبة لها.

2- دعوة صناع القرار في العراق إلى ضرورة معالجة الهجرة الكفاءات العلمية والمهنية بغية تفادي

آثارها السلبية.

هيكلية البحث:

- يتكون البحث من ثلاثة مباحث وخاتمة والاستنتاجات والتوصيات،
ويشمل: المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الهجرة وأنواعها وأسبابها
1- المطلب الأول: تعريف المفهوم الهجرة وأنواعها
2- المطلب الثاني: دوافع هجرة الكفاءات العلمية والمهنية
المبحث الثاني: واقع هجرة الكفاءات العلمية والمهنية في العراق
1- المطلب الأول: مراحل هجرة الكفاءات العلمية والمهنية عبر التاريخ
2- المطلب الثاني: أسباب هجرة الكفاءات العلمية والمهنية.
3- المبحث الثالث: الآثار المجتمعية والتنموية لهجرة الكفاءات العلمية والمهنية
-المطلب الأول: تأثير الهجرة على التنشئة الاجتماعية.
- المطلب الثاني: الآثار الهجرة في التنمية البشرية.
الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار النظري لمفهوم الهجرة وأنواعها.

١ - تعريف مفهوم الهجرة وأنواعها.

تعريف الهجرة لغة، وردت كلمة (الهجرة) في اللغة العربية اسماً للفعل (هجر) بمعنى التقاطع (ضد الوصل) أي انتقال الإنسان من حال إلى حال، كما يشتق من (الهجرة والمهاجرة) أي ترك الأرض إلى أرض أخرى، قال الأزهري "أصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن"^(١)، وسمي المهاجرون مهاجرين؛ لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشؤا بها ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال حين هاجروا إلى المدينة^(٢)، وقال تعالى (قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا)^(٣) وغيرها من الآيات القرآنية التي أسست للهجرة كسنة كونية حينما تتوافر عواملها، وتعني الهجرة من الناحية اللغوية وبشكل عام: الخروج من البلد ويسمى الشخص مهاجراً، عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى أو المغادرة إلى أرض ثانية طالباً للأمن والعدل والعيش، أما اصطلاحاً تعني الهجرة واحدة من أقدم الظواهر الاجتماعية التي رافقت المجتمعات الإنسانية، وهي من الظواهر المستمرة في كل زمان ومكان ولكنها شهدت تنامياً ملحوظاً، ولمصطلح الهجرة مفاهيم متعددة تختلف وفقاً للنظرة العلمية التي تبحث فيها^(٤)، ففي المنظور الاجتماعي الهجرة هي انتقال الفرد أو الجماعة من مجتمع لآخر، وغالباً ما يتضمن هذا الانتقال التخلي عن محيط اجتماعي معين والدخول في محيط اجتماعي آخر، وفي المنظور القانوني هي المغادرة الطوعية للأفراد من الدولة الأم والدخول في دولة أخرى والبقاء فيها بصفة دائمة أو لمدة محدودة لغرض العيش لأسباب مختلفة ويترتب عليها بعض الآثار القانونية لمراكز هؤلاء الأفراد، وفي المنظور الاقتصادي الهجرة الاقتصادية وعرفت المنظمة الدولية للهجرة بأنها حركة شخص أو مجموعة من الأشخاص أما عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة بدافع الحصول على الفرص الاقتصادية^(٥)، وهناك عدة أشكال للهجرة وذلك حسب اتجاه الهجرة أو الوقت الذي تستغرقه أو حسب كفاءات ومؤهلات المهاجرين، أما مفهوم هجرة الكفاءات العلمية أو هجرة العقول، هو من المفاهيم الحديثة نسبياً التي نشأت للتعبير عن ظاهرة قديمة النشأة، ولكن تغيرت صورها ضمن سياق دولي وعلاقات تبادل مادية ومعنوية تختلف كما ونوعاً وكثافة، فقد عرفت المنظمة اليونسكو بأنها، نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول، ويتسم بالتدفق في اتجاه واحد،

ناحية الدول المتقدمة أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا⁽⁶⁾؛ لأن العقول هي فعلاً نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج كما عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في ندوة دولية عن هجرة الكفاءات العلمية والتكنولوجيا العربية في بيروت عام 1980 م / تحت عنوان هجرة الأدمغة والكفاءات، تمثل اختصاصات الطب وطب أسنان والتمريض، العلماء المختصون بالعلوم الأساسية، فيزياء، كيمياء، وإحصاء، الرياضيات، الهندسة بفروعها، فضلاً عن حملة الشهادات العليا للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كعلم التاريخ، وعلم النفس،... وغير ذلك⁽⁷⁾

إن هجرة الكفاءات العلمية أو هجرة العقول لها عدة تعريفات، ففي الموسوعة البريطانية تعرف: انتقال أشخاص تلقوا تعليماً جامعياً أو مهنياً، اختاروا أن يغيروا البلد أو المجال الاقتصادي من أجل رفع رواتبهم أو ظروف عيشهم، وكان أول من استعمل لفظة « هجرة العقول أو نزيف الأدمغة » وزير العلوم البريطاني اللورد هيلشام عام 1936، عندما قال: «إن الولايات المتحدة تعيش على حساب عقول أناس آخرين، وكان يعبر عن هجرة الكفاءات التي سببت لبريطانيا مشاكل اقتصادية صعبة ابتداء من ستينات القرن الماضي، وتعرف أيضاً بأنها الحركة البشرية العابرة للحدود للعاملين من ذوي الكفاءات العلمية إلى الغرب، ويعرف هؤلاء بأنهم درسوا للحصول على الدرجة العلمية أو يملكون خبرة في مجال أكاديمي معين⁽⁸⁾ .

٢- أنواع الهجرة ودوافعها.

أولاً: تصنيف الهجرة: يوجد أنواع متباينة للهجرة ويمكن تصنيف هذه الأنواع كالتالي:

1- على أساس المكان الذي يتم الانتقال إليه.

2- على أساس إرادة القائم بها

3- على أساس الزمن الذي تستغرقه هذه العملية

4- تصنف الهجرة إلى قسمين⁽⁹⁾ :-

1- الهجرة الخارجية: وهي انتقال الناس من دولة إلى أخرى أو حركة التنقل العالمية للأفراد إلى

دول أخرى لا يحملون جنسيتها للاستقرار فيها كمقيمين دائمين أو مواطنين.

2- الهجرة الداخلية: وهي هجرة الناس داخل حدود دولة معينة أو عملية انتقال الأفراد من مكان إلى آخر، ولكن داخل الدولة نفسها، مثلاً الانتقال من الريف إلى المدينة، أو العكس، وتكون أسبابها إما البيئة والمناخ أو الاضطرابات السياسية والأمنية، وتصنيف آخر للهجرة يصنف على أساس الإرادة وتنقسم على نوعين: أولاً-الهجرة الإرادية، يقوم بها الأفراد أو جماعات بإرادتهم في التنقل من مكان لآخر دون ضغط أو إجبار رسمي، ثانياً: الهجرة الجبرية أو القسرية بأنها "الإخراج إجباري لشخص ما من منزله نتيجة النزاع أو الكوارث الطبيعية وهناك تصنيف آخر لأنواع^(١٠) الهجرة وفقاً لوقتها:

1- هجرة مؤقتة: هي الهجرة التي يعود فيها المهاجر إلى موطنه الأصلي مرة أخرى، تكون بمقدار الزمن الذي يحتاجه الإنسان لتحقيق هدفه، وقد يكون علمي كالدراسة، أو اقتصادي فيكون بحثاً عن العمل أو رغبة الأجور العالية، أو غرض سياسي قد تكون سنة واحدة أو عدد قليل من السنوات.

2- هجرة دائمة: تعني الإقامة المستمرة في بلد جديد وبهدف الإقامة الدائمة دون التفكير بالعودة إلى الوطن الأصلي، وعدم العودة بشكل دائم أو بعد زمن طويل

3- هجرة موسمية: هي هجرات تتأثر بالمواسم كهجرة الشعوب البسيطة التي تعتمد على الرعي وبعض الشعوب التي تعتمد على الزراعة المتأخرة تبعاً للمراعي أو مواسم سقوط الأمطار وتسمى هذه الهجرات بالموسمية.

ثانياً: دوافع الهجرة:

1- الدوافع الأمنية: تحقق عندما يشكل عيش الفرد داخل البلد خطراً حقيقياً على حياته أو حياة عائلته وذلك يعود للكثير مثل الدين أو الجنسية أو العرق مما يدفع الأفراد إلى البحث عن مكان آمن ثم الانتقال إليه.

2- الدوافع الاقتصادية: تؤدي الدوافع الاقتصادية والبحث عن فرص العمل من أكثر أسباب الهجرة انتشاراً، وتؤدي إلى انتقال الأفراد من الأماكن النامية إلى المناطق الأكثر ثراءً.

3- الدوافع الاجتماعية: هي العوامل التي تتعلق بتحسين نوعية الحياة لدى الأفراد مثل التعليم والخدمات والتطور الوظيفي.

5- الدوافع البيئية: تتمحور حول البيئة مثل الكوارث الطبيعية والتلوث البيئي وغير ذلك.

ثالثاً: أسباب هجرة الكفاءات العلمية والمهنية (1975-2003م)

ويعد السبب السياسي والأمني، السبب الرئيسي للهجرة الإجبارية والطوعية في تلك الحقبة، أما السبب الاقتصادي فكان ثانوي، إذا فضل كثير من الطلبة الذين انهموا دراساتهم في الجامعات الغربية البقاء في تلك الدول⁽¹¹⁾، وبعد الامتناع عن العودة إلى العراق بعد انتهاء الدراسة في الخارج، وتفاقم مشكلة عدم عودة الملاكات العلمية، سنت الحكومة العراقية في العام 1975م قانون 154 لتشجيع عودة الكفاءات العلمية العراقية على العودة مع توفير المحفزات المادية، ومن تلك المحفزات تغطية تكاليف السفر للشخص وعائلته، وتوفير القروض للبناء، وإعفائه من الضريبة لمدة عام واحد، وبالفعل استجاب العديد من العقول العراقية في الخارج، وعادوا إلى العراق، ويبين الجدول (1) الآتي العائدين إلى العراق بحسب الاختصاص في عام 1975، لم ينجح القانون في تحفيز الكثير من الكفاءات على العودة وسرعان ما غادر معظم الكفاءات التي عادت إلى العراق مرة أخرى بسبب عدم توفر البنية التحتية للبحث العلمي وبسبب سياسي وعسكري لتطوير والتصنيع العسكري، بعد عودة الكفاءات العلمية عملت في مجال الحاسبات الإلكترونية والفيزياء والكيمياء النووية.

الجدول (1): العائدون إلى العراق حسب الاختصاص في عام 1975 بعد سن قانون 154 لعودة

الكفاءات العلمية العراقية

المجموع	نفط	إنسانيات	زراعة	هندسة	طب	علوم	الشهادة
412	6	71	47	81	70	137	دكتوراه
238	3	62	15	106	19	33	ماجستير
55	----	2	1	12	39	1	دبلوم عال
705	9	135	63	199	128	171	المجموع

المصدر: ستار جبار الجابري، هجرة الكفاءات العراقية الأسباب والمعالجات، مجلة دراسات

الأولية، جامعة بغداد، العدد (68)، 2017، ص 7

ازدادت هجرة العقول العراقية في السبعينيات، في النصف الثاني من عقد السبعينات نتيجة اشتداد الصراع السياسي بين الحزب الحاكم والأحزاب السياسية المعارضة عام 1979م، وهاجرت أعداد مهمة منها إلى البلدان العربية وبالأخص الجزائر واليمن والدول الاشتراكية السابقة⁽¹²⁾، ويعد العامل السياسي الذي هو في الأساس عنصراً مهماً من عناصر هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج،

بالإضافة إلى تداخل العامل السياسي بالسياسية التعليمية والتوظيف والترقية، فالمؤسسة السياسية لم تكن تعي أهمية استثمار قدرات الكفاءات والكوادر العلمية في التقنيات الحديثة لتطوير البنية التحتية للبلد، وإنما انصب جل اهتمامها على التحكم بمقدرات الدولة والقيام ببرامج التطوير العسكري واقتناء التقنية العسكرية الجاهزة من الدول الصناعية^(١٣)، إذ وجب على كل فرد في العراق بغض النظر عن درجته الإدارية والثقافية والعلمية والاجتماعية إعلان الولاء الكامل والمطلق للقيادة السياسية والحزب الحاكم، وبعبارة أخرى يتعرض لأقصى أنواع العقوبات والحرمان من الدرجة الوظيفية والترقية وغيرها، حتى وصل الأمر إلى اشتراط ما كان يسمى (السلامة الفكرية)، إضافة إلى ربط الامتيازات والمنافع بالولاء والانتماء للقيادة السياسية والحزب الحاكم مع الإشارة إلى أن بعض الأكاديميين والعلماء قد ماشوا هذا الاتجاه، وفي الوقت نفسه رفض كثيرون هذا الواقع؛ مما دفع بهم إلى الهجرة^(١٤)، وبذلك افتقدت الكفاءات العلمية جو الأمان والاستقرار الذي يجب أن تتمتع به لاستغلال قدراتها المبدعة لخدمة مصالح المجتمع، بالإضافة إلى ذلك لم توضع تلك الكفاءات في المكان اللائق، بل إنها أجبرت على العمل تحت إدارات لا تمتلك أبسط المؤهلات العلمية وإنما المناصب الحزبية، وبات على أستاذ الجامعة مثلاً أن يعمل كمخبر أمن سري يجب عليه تبليغ السلطات عن كل ما يدور في أوساط الطلبة من حوله، ونتيجة لذلك تدهور وضع البحث والتطوير العلمي إلى أدنى درجاته، وأصبح اختيار المرشحين للبعثات العلمية العراقية يتم على أساس الانتماء الحزبي والعشائري بدلاً من القدرات العلمية والفكرية والتفوق الدراسي، كذلك فإن غياب الحريات السياسية والعلمية وتفشي المحسوبية والمنسوبية والفساد الإداري^(١٥)، ومعظم الميزانية المخصصة للجامعات كانت تصرف على رواتب الموظفين والكادر التعليمي وقليل منها يصرف على شراء الأجهزة العلمية الحديثة؛ مما خفض المستوى العلمي للبحرانيين مقارنة بما هو في الدول الغربية، نجدها تولي اهتماماً بالغاً في استثمار رأس المال البشري، وتخصيص موازنات ضخمة لتدريب وتحسين أساليب التعليم والتدريس لتناسب مع التقنية الحديثة، ولم تكن هناك سياسة واقعية مدروسة لاستيعاب أعداد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة والاستفادة من كفاءاتهم، بل انعدم وجود الجو الديمقراطي الحر في الجامعات والمعاهد لتبادل الآراء والخبرات وانصاعت الكفاءات العلمية لأوامر الطبقة الحاكمة التي تدخلت في أدق تفاصيل التدريس العلمي بالرغم من عدم امتلاكها الخبرة والثقافة اللازمة، بل إن قاعات الجامعات التي كان يجب أن تكون بعيدة عن التدخلات السياسية أصبحت مقرات لمحاكمة غير الموالين للنظام،

كما حدث في قاعة الجامعة المستنصرية عام 1979م عندما اتهم الرئيس السابق صدام حسين بعض أعضاء حزب البعث بخيانتهم للنظام وكانت نتيجتهم الإعدام^(١٦)، فالسياسة المبنية على القيود والموانع المختلفة على مصادر المعرفة، تنعكس سلبا على الإنسان في دولته، ولأن الإنسان بطبيعته ميال إلى الحرية والبحث عن الحقيقة والتخلص من القيود الفكرية التي تحجر التفكير الإنساني أو تقمعه، ويتطلع دائما إلى السلام والأمن والاستقرار، بالإضافة لما تملكه هذه الكفاءات من وعي ونضج سياسي، ففي الثمانينيات زادت مستوى الهجرة للكفاءات العراقية، بسبب الحرب العراقية الإيرانية في العام 1980م، ولا سيما بعد زج كثير من الأساتذة الجامعيين والكفاءات العلمية في الحرب، وفرض الخدمة العسكرية على الكثير من أساتذة الجامعات والتقنيين؛ بسبب نقص الكادر البشري نتيجة للخسائر التي تكبدها الجيش العراقي، وزجت تلك الكفاءات في أتون حرب مدمرة قتل فيها كثير، وهذا مما دفع تلك العقول والخبرات على الهجرة إلى خارج العراق، وفي تلك المدة أيضاً فرض النظام العراقي السابق على طلبة البعثات العلمية العراقية المتواجدين في خارج القطر التطوع والذهاب لمدد محددة إلى جبهات القتال والمشاركة في الحرب لإثبات حسن انتمائهم للنظام القائم وإخلاصهم للحزب الحاكم، وتم ذلك بواسطة الاتحاد الوطني لطلبة العراق الذي كان يمثل الأداة القمعية والأمنية للحزب الحاكم خارج العراق^(١٧)، وقد قتل وجرح عدد من طلاب البعثات العلمية العراقية في جبهات القتال نتيجة لتلك القرارات غير السليمة ولتلافي المشاركة في الحرب فضل كثير من طلاب البعثات البقاء في دول الغرب بعد انتهاء دراساتهم العلمية بدلا من الرجوع إلى الوطن، ومن المعروف أن عدد طلاب البعثات العلمية العراقية في العالم الغربي بلغ الآلاف؛ إذ بلغ عدد طلاب البعثات العلمية العراقية في بريطانيا وحدها أكثر من (1500) طالب في ثمانينيات القرن الماضي، ففي التسعينات من القرن العشرين شهد العراق هجرة كثيفة غير مسبقة شملت الكثير من الكفاءات بسبب أحداث الكويت عام 1990م، وما نتج من اندلاع حرب الخليج الثانية، وما رافقها من أوضاع غير مستقرة، وفرض العقوبات الاقتصادية صارمة على العراق، إذ توجه كثير من الكفاءات بالأخص أساتذة الجامعات إلى الدول العربية بالأخص ليبيا، إذ كانت نسبة العراقيين مرتفعة بشكل لافت للنظر، فضلا عن اليمن والأردن ودول أخرى^(١٨) وخلال المدة بين (1990-1999م) غادر العراق أكثر من (7350) عالما تلقفتهم دول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة وغيرها ومنهم (90%) أساتذة جامعات، ويقدر عدد الجاليات العراقية في بريطانيا والولايات المتحدة بأكثر من نصف مليون مواطن، وتشير إحصائيات

وزارة الداخلية البريطانية إلى أن عدد العراقيين الذين قدموا طلباتهم للحصول على اللجوء السياسي والإنساني في بريطانيا بلغ (1000) شخص في العام 1990م ثم انخفض العدد إلى (500) شخص في العام 1993م، ثم عاد ليزداد إلى (1300) شخص في العام 1998م، ثم قفز إلى (6400) شخص في العام 1999م، وتضاعف عدد طالبي اللجوء السياسي من العراقيين في بريطانيا في مطلع القرن الحادي والعشرين⁽¹⁹⁾، وبسبب الهجرات الجماعية للعراقيين وبضمنهم الكفاءات العلمية من العراق إلى الخارج فرضت الحكومة العراقية في عام 1999م قيوداً مشددة تمنع سفر الكفاءات إلى الخارج، وشملت القيود الصحفيين والطلاب وأساتذة الجامعات والمعلمين والأطباء والمهندسين، وفي شهر حزيران من عام 1999م أصدرت الحكومة العراقية قرار عفو لوقف هجرة أساتذة الجامعات إلى الخارج بدون رخصة رسمية، وبموجب القرار يمكن للأساتذة وغيرهم من الذين هاجروا بدون رخصة رسمية العودة بدون التعرض لأي عقوبة قانونية، وشمل العفو أيضاً المهاجرين بوثائق سفر مزورة خصوصاً الذين سافروا بمهيات رسمية ولم يعودوا إلى البلد، ونتيجة لعدم الاستجابة لقرار العفو أعلنت الحكومة العراقية في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه عن قرار يتم بموجبه مصادرة أملك المهاجرين بدون رخصة رسمية مع السجن لمدة (10) سنوات، ولم يستجب أحد من المهاجرين لقرارات وعود الحكومة العراقية التي لم يمكن الوثوق بها بأي حال من الأحوال⁽²⁰⁾، بعد سقوط النظام السابق، على أيدي قوات الاحتلال الأمريكي 2003م، اشتد الصراع الطائفي والسياسي في آن واحد؛ مما ترك أثره على النخبة العلمية العراقية وبغض النظر عن انتمائها السياسي والطائفي، فخسرت الجامعات العراقية المئات من الملاكات العلمية فيها سواء الذين قتلوا واستشهدوا أو الذين غادروا العراق بسبب الانفلات الأمني والصراع الطائفي، وعدم وجود قانون يكفل الحماية للأساتذة الجامعيين؛ مما دفع العديد منهم للهجرة⁽²¹⁾.

2- أسباب اقتصادية : لو نرجع إلى أواخر السبعينيات 1976-1978-1979⁽²²⁾ أغلب

الكفاءات العلمية والمهنية يعملون ضمن مؤسسات الدولة هاجروا لرغبة المهاجر في بلوغ مستوى معاشي أفضل، ومكان أفضل للعمل والإبداع بعيداً عن مشاكل التخلف الإداري وسوء الاستثمار الطاقات العلمية، وسوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وارتفاع تكاليف المعيشة وسوء التخطيط الاقتصادي⁽²³⁾، وتداخل العوامل السياسية في المحور الاقتصادي في توجيه التخصيصات المالية باتجاه البحوث العسكرية وتطوير الآلة العسكرية دون التوازن في الإنفاق على البحوث المدنية السلمية؛

مما أدى إلى شل بعض القطاعات العلمية وافتقار باحثيها ومتخصصيها، الأمر الذي مثل دوراً مهماً في تعزيز توجهاتهم نحو الهجرة، إضافة إلى التمييز والتفريق للحصول على الامتيازات والمنافع الاقتصادية سواء في تقلد الوظائف العامة وغيرها⁽²⁴⁾، وعدم إتاحة الفرص لأصحاب الكفاءات العلمية والمهنية بالمناصب التي يستحقونها وحرمانهم منها، بالرغم من أن العراق من الدول العربية النفطية، إلا أن الأوضاع السياسية والحروب التي أقحمتها من عام 1980 - 1989 م، أدى إلى حصول ركود اقتصادي ومعدلات نمو سلبية أو معدومة؛ بسبب الحروب وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، مما انعكس سلباً على مستوى الدخل الفردي الذي لا يتناسب مع مستوى المعيشة، وصعوبة توفير ضروريات الحياة، وزيادة معدلات البطالة⁽²⁵⁾، إضافة إلى عدم وجود المناخ الملائم لإمكانية البحث العلمي، وعدم توفر فرص عمل تناسب تخصصاتهم الدقيقة، يصبحون عاطلين عن العمل، وهذا يدفعهم للهجرة إلى الخارج لإيجاد منفذ لتحقيق طموحاتهم، إذ إن ظروف العمل في البلدان المتقدمة وسيلة لتحقيق الطموحات العلمية لما يوفره من فرص البحث العلمي ووسائله⁽²⁶⁾، وتزايد أعداد المهاجرين من الكفاءات العلمية والمهنية خلال المدة 1990-1991 م بعد فرض الحصار الاقتصادي الشامل على العراق جراء اجتياح العراق للكويت في هذه المدة ومقاطعة أغلب الدول العربية والأجنبية للعراق وما أعقبه من تدمير للبنى التحتية للاقتصاد، وشيوع ظاهرة التسريب في مستوى التعليم، وتدني المستوى الاقتصادي والمعيشي وعزلة العراق الاقتصادية والعلمية مع الإشارة إلى أن العراق يعد بلداً ضعيفاً بين الدول العربية في حجم إنفاقه على البحث العلمي، إذ بلغ إنفاقه في التسعينيات (56.8) مليون دولار قياساً بمصر التي تقع في مقدمة الدول المنفقة إذ بلغ إنفاقها (174.6) مليون دولار، وفارقاً بفرق شاسع عن موريتانيا التي أنفقت (30000) دولار فقط، لكن قياساً بمقدرات العراق وتفوقه المالي يعد هذا الاتفاق ضعيفاً جداً، إذا ما قارناه بنتائج القومي وإنفاق دول أوروبية وآسيوية التي أنفقت في عام 1991 م (2.66%) من إجمالي ناتجها القومي على البحوث العلمية⁽²⁷⁾، فضعف التمويل للبحث العلمي، ويعد من المعوقات التي تحول دون تقدم البحث العلمي، وعدم اهتمام القطاعات الصناعية والشركات والوحدات الإنتاجية بالبحث العلمي، إذ لا يوجد روابط وآليات تعمل على ربط الصناعة بالبحث لغرض تسويق الأبحاث وتمويلها وتشجيع الباحثين وتبني أفكارهم وتنفيذها⁽²⁸⁾، مع الإشارة إلى أن العامل الاقتصادي يؤثر على الكفاءات العلمية في اتجاهات متباينة سلبية وإيجابية، فقلة العائدات المالية التي يحصل عليها الكفاءة العلمية

يمكن أن تؤثر سلبيًا على إحساسه بالحد الأدنى من الاستقرار النفسي وللتفرغ للمجالات العلمية والبحث العلمي، تأكيداً لذلك يقول أحد العلماء ((إن المعدة الجائعة لا تستطيع أن تفكر)) كما يضيف ((أن الجسم المريض من سوء التغذية وضآلة الدخل لا يمكنه أن ينتج أي نوع من أنواع الإنتاج))، تبين لنا المقولة أعلاه أن سوء التخطيط وانخفاض مستوى الدخل وعدم الاستقرار الوظيفي والمهني وعدم وجود سلم للرواتب على أسس ثابتة، بل يخضع لاعتبارات ذاتية وشكلية كلها عوامل تدفع بالكفاءات العلمية للبحث عن مصادر أخرى للعيش، ففي التسعينيات هاجر العديد من الكفاءات العلمية إلى الدول العربية مثل الأردن وليبيا واليمن؛ ولهذا كانت الدول المتقدمة تعتبر من خلال أنظمتها الاقتصادية وجداول رواتبها المتنافسة مع التخصصات المهنية لأفرادها معياراً أساسياً لتقدمها الحضاري ووزنها الاجتماعي⁽²⁹⁾.

3- الأسباب الاجتماعية: تتمثل الصفات الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تقود إلى خيبة أمل ويأس لدى الكفاءات العلمية التي أصيبت به الشرائح المثقفة والأكاديميين في المجتمع تدفعها للهجرة خارج الوطن، لعدم تفهم المجتمع والمؤسسة السياسية لأهمية البحث العلمي والصناعات المتطورة، واستلام الأقل كفاءة المسؤولية الأولى عن تسيير دفة العمل والتخطيط في المراكز العلمية، وذلك بعد ما لاحظناه في أعلاه من ضعف في التمويل للإنفاق على الأبحاث العلمية، إضافة إلى الحروب 1980-1989 م الحرب العراقية الإيرانية، وحروب الخليج 1990-1991 التي خاضها العراق.

جدول (2) هجرة الكفاءات العلمية والمهنية خلال الحرب العراقية - الإيرانية

حالة البلد	السنة	الاعداد	النسبة المئوية
تحت الحرب العراقية - الإيرانية	١٩٨٢	٤٧٣٠	% ١٧
	١٩٨٣	٤٢١٢	% ١٥.٥
	١٩٨٤	٣٤٨٨	% ١٢.٩
	١٩٨٥	٣١٨٥	% ١١.٦
	١٩٨٦	٣١٥٧	% ١١.٦
	١٩٨٧	٢٠٠٣	% ٧.٤
	١٩٨٨	٢٣٥٠	% ٨.٦
	١٩٨٩	٣٩٠١	% ١٤.٤
المجموع		٢٧٠٢٦	% ١٠٠

المصدر : ذكرى عبد المنعم إبراهيم، الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنمية على المجتمع العراقي، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد (106)، 2013، صفحة 593-594

تركت أثراً على البيئة الاجتماعية وعلاقاتها وما سببته من تمزيق للبيئة الاجتماعية علاوة على مبدأ (عسكرة الشعب) وزج الأكاديميين لسنوات طويلة في الخدمة العسكرية دون الوعي لأهميتها في الحياة المدنية، واعتماد مبدأ الولاء للقيادة في منح العلاوات والامتيازات وطمس العديد من الأعمال المبدعة التي أنجزتها العقول، وتردي الخدمات العامة، وخنق الحرية، وفرض الرقابة والتهجير القسري، وانعدام حرية التعبير، واشتداد المضايقات السياسية والتصفيات الجسدية والسجن والتعذيب بالأخص أعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي العراقي والقوى الدينية (الحركة الإسلامية) دعت الآلاف من العلماء والأكاديميين الذين شعروا بالحاجة إلى ملاذ آمن في دول أخرى، فمنهم في الدول العربية، ومنهم من لجأ إلى الدول الأوروبية⁽³⁰⁾، أضف إلى تلك الأسباب عوامل أخرى، منها غياب التشريعات المناسبة لتشجيع الكفاءات في مزاولة عملها وغياب المؤسسات والهيئات الحاضنة بشكل ملائم لعملهم⁽³¹⁾، والاضطهاد السياسي، وظهر ذلك على عدم توظيف بعض طبقات المجتمع

العراقي، ومنهم الشيعة والأكراد في كثير من المناصب الحكومية والعلمية والإدارية، وكانت معظم المناصب تشغل من قبل العشائر الموالية للقائد والحزب؛ ولذلك استبعدت الكفاءات العلمية المخلصة من المراكز الإدارية والعلمية العليا في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وغيرها من الوزارات المختلفة، وفي الثمانينيات ازدادت هجرة الكفاءات العلمية واستمرار سياسية التبعيث القسري، ولولا منع السفر الذي فرضته الحكومة عام 1982 م⁽³²⁾، جراء إدراكها لتصاعد الهجرة لاستمرت الهجرة بأعداد أكبر، غادر العراق الكثير من الكفاءات في مختلف التخصصات، وبالأخص أساتذة الجامعات إلى الدول العربية، جراء الحرب العراقية الإيرانية، وإجبارهم على أداء الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة طويلة ساعد على ابتعادهم عن الأجواء العلمية ونسيان ما تعلموه في الجامعات، ومن ثم ازدياد البطالة بين أوساطهم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية، وأدت ظروف الحرب الخليج الثانية عام 1991 م، وما رافقها من ظروف قاسية إلى خروج عدد من المحافظات الوسطى والجنوب عن سيطرة النظام البائد، وبدأت ما يعرف بالانتفاضة الشعبانية، فضلاً عن الظروف المأساوية التي سببها الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن على العراق نتيجة لاحتلاله الكويت والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، وفرض العقوبات الاقتصادية الصارمة على العراق⁽³³⁾، دفعت أعداداً كبيرة من الكفاءات الهجرة إلى الدول العربية منها الأردن وليبيا واليمن، فالقوانين السيئة والمحيط الاجتماعي غير الودي شكلاً إحباطاً معنوياً لأصحاب الكفاءات الذي ولد شعوراً حقيقياً بالغبرة داخل الوطن، كل هذه العوامل دفعت الكثير منهم إلى التفكير بالهجرة⁽³⁴⁾.

4- أسباب العلمية والإدارية: تداخل العامل السياسي بالعامل التعليمي والوظيفي، إذ تم تدخل السياسة في التعليم وتعريض المناهج الدراسية للتحويل لكي تصبح أداة حزبية لغسل الأفكار، وغرز فكرة الانضمام إلى الحزب، وإبداء الولاء التام للمؤسسة السياسية، ونتيجة لهذا المخطط سعت الحكومة في العراق منذ مجيء حزب البعث للحكم في عام 1968 م على تسييس السياسات التربوية، إذ يمارس النظام التعليمي في العراق باحتوائه على ثلاثة مراحل تعليمية قبل الجامعة، وهي المرحلة الابتدائية التي تستمر لست سنوات والمرحلة المتوسطة، وهي ثلاث سنوات والمرحلة الثانوية وهي أيضاً ثلاث سنوات، بعدها يمكن للطالب أن يلتحق بالمعاهد الفنية أو التربوية أو أن يدخل إحدى الجامعات العراقية، وفي حالة فشله فإنه ينضم إلى الخدمة العسكرية، وطبقاً لقانون التجنيد العام الذي كان معمولاً به حتى سقوط النظام الحاكم في نيسان (أبريل) عام 2003 م فإن طلاب المدارس والجامعات

يعفون من الخدمة العسكرية حتى انتهاء مدة دراستهم وبضمنها الدراسات العليا داخل العراق، وكان ذلك القانون يمثل عقبة لمطالبات الحرب وانخفاض عدد الجنود بسبب استمرار الحرب والخسائر البشرية في القوات المسلحة العراقية، وهو احتمال لم تخطط له القيادة العراقية عند إعلانها الحرب على إيران في بداية الثمانينيات، ولم تحاول الحكومة إلغاء أو تخوير قانون التجنيد العسكري ليشمل تجنيد الطلاب بسبب رغبتها في استمالة الشعب لتعزيز الجبهة الداخلية، ولذلك باشرت في إنشاء الجيش الشعبي للتعويض عن نقص الكادر العسكري، وعليه تم إضعاف الجانب العلمي وعسكرة البلد بسبب الحروب 35 ومع استمرار الخسائر على جبهات القتال، بدأت الحكومة بإعادة تجنيد الطلاب الذين أنهوا دراساتهم، إذ تم استدعاؤهم مرات عديدة، ومن ثم زجهم في الجبهات، وكان نصيب هؤلاء هو التجنيد المستمر لمدد طويلة، وكان من الطبيعي أن يفقد مثل هؤلاء كل العلم الذي تعلموه في المدارس والجامعات ليصبحوا جنودا للدفاع عن الطبقة الحاكمة، ومن ثم تفاقمت البطالة بين أوساطهم، وكان هذا من الجوانب الرئيسة التي دفعتهم لترك البلد والذهاب صوب الدول المتقدمة صناعيا، إلا أن الكثير منهم انتهى بهم الحال إلى العمل في مجالات ليس لها علاقة بتخصصهم (36)، بالإضافة إلى عدم توفير الاقتصاد العراقي سوقا للبحث والتطوير، وتوفير التسهيلات اللازمة لهم، وعدم وجود المناخ الملائم لإمكانية البحث العلمي، وضعف دور الوزارات كافة في عدم تشجيع الإبداع والابتكار للباحثين، أما موقف الحكومة العراقية من القبول في مؤسسات التعليم وبضمنها التعليم الجامعي، فقد منحت الحكومة الكثير من المقاعد الدراسية الجامعية للطلاب الذين قتل آباؤهم أو أحد أقربائهم في جبهات القتال خصوصا المتمنين للحزب (37)، في الوقت نفسه صدرت بعض القرارات التي تسمح بنجاح الطلاب الفاشلين في الدراسة؛ بسبب انتماءاتهم الحزبية أيضاً، إذ يشكل الانحياز الذي تنطوي عليه سياسات القبول في مؤسسات التعليم، سببا آخر لدفع الطلبة إلى البحث للدراسة خارج أوطانهم، وهذه السياسية المبنية على القيود والموانع انعكست سلبا على الإنسان العراقي في دولته (38).

غالبا ما ينتج من نظام البعثات الدراسية إرسال أعداد كبيرة من طلاب الجامعات العراقية في بعثات دراسية إلى دول أوروبا وأمريكا وبريطانيا، وبالطبع فإن نسبة من أولئك الطلبة كانوا من الحزبيين النشطين في صفوف النظام الحاكم، ولم يتم إرسالهم؛ بسبب تفوقهم التعليمي، وإنما بسبب الولاء الحزبي ولأغراض أمنية، وظهر ذلك على مستواهم الدراسي أثناء تواجدهم في الجامعات

الغربية، واقتصر إرسال البعثات الدراسية، على العائلات الغنية⁽³⁹⁾، ومن المشاكل التي عاناها نظام البعثات العلمي في العراق في مدة السبعينيات والثمانينيات ما يأتي:

1- اختيار نسبة معينة من الطلاب بسبب الولاء الحزبي، وليس الكفاءة العلمية أو التفوق الدراسي مثل هؤلاء الطلبة كانوا يعملون لحساب المخابرات العراقية في أوساط طلاب البعثات في الدول التي يدرسون فيها، ومنها بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا.

2- انشغال نسبة معينة من طلاب البعثات العلمية العراقية بالمهام الحزبية والمخابراتية في الخارج وعدم اهتمامهم بالبحث العلمي والتعليم العالي.

3- عدم اختيار مواضيع البحث العلمي التي تفيد اقتصاديات البلد وتساعد على تطويره، فإن برامج البحث العلمي والتقني تكبلت بقيود الانتماء الحزبي والطائفي لخدمة المؤسسة السياسية، ولم يملك الباحث العلمي العراقي حرية اختيار البحث العلمي الذي يراه ضروريا لخدمة البلاد أو الحصول على الميزانية المطلوبة للبحث العلمي، وإنما وجهت الأبحاث العلمية أساسا نحو تطوير التقنية العسكرية والأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية التي كان هدفها الأساسي المحافظة على سلامة وديمومة المؤسسة الحاكمة.

4- عدم الاستفادة من الخبرات العلمية لطلبة البعثات بعد حصولهم على الشهادة العلمية العالية.

ويمكن القول إن هجرة الكفاءات العلمية والمهنية من العراق يمكن حصرها:

1- انخفاض مستوى الأجور لأصحاب الكفاءات العلمية.

2- فقدان الاستقرار السياسي والاجتماعي، فتكون الهجرة الحل من أجل الحصول على الحرية والاستقرار.

3- عدم وجود عناية وتقدير للعلماء، فضلا عن ندرة بعض الاختصاصات كعلماء الذرة والصواريخ.

4- الحرمان من وسائل العيش الكريم، فضلا عن التشريعات التي تقف حاجزا دون المحافظة على الكفاءات العلمية.

المبحث الثالث

الآثار المجتمعية والتنموية للهجرة الكفاءات العلمية والمهنية.

المطلب الأول: تأثير الهجرة في التنشئة الاجتماعية. التنشئة الاجتماعية لها أهمية كبيرة في تقدم أو تراجع المجتمع، فنجد الهجرة لها تأثير على البنية الاجتماعية والثقافية والنفسية للفرد؛ مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي على الأسر العراقية وعلى أواصر العلاقات الاجتماعية، بالتالي ضعف الروابط والعلاقات الثقافية، إن التأثير الثقافي لهذه الهجرة كان شديد الوطأة على الشخصية المهاجرة وعلاقتها بالأقرباء والأصدقاء والمجتمع من جهة وعلى المجتمع العراقي من جهة أخرى، فتولد اختلاف ثقافة الحضارتين، فينقطع اتصاله بمجتمعه الأصلي، قد لا يتمكنوا من الوصول إلى نفس أنظمة الدعم الاجتماعي التي كانت موجودة في بيئتهم سابقا، كذلك التغيرات في بنية الأسرة منها انفصال الأطفال عن والديهم أو تكوين أسر مختلطة تشكل تحديا على العائلات، وقد تتطلب دعما أو موارد إضافية، لها أثر كبير على رفاهية العامة للأسرة، فإن تأثير الهجرة على عملية التنشئة معقدة ومتنوعة اعتماداً على ظروف الفرد والسياق الثقافي المحدد الذي يتفاعلون فيه اجتماعيا، فالهجرة ظاهرة خطيرة أخذت تقلق المجتمع ككل وتمثل خسارة للموارد البشرية، تركت آثارها السلبية على المتغيرات الديموغرافية المؤثرة في تباين حجم السكان، وتوزيعهم وكثافتهم، ويحدث خللا بين الجنسين في المجتمع، ويصبح عدد الإناث يفوق الذكور، وبالتالي زيادة نسبة الإناث العازبات، وتزداد نسبة العنوسة وانخفاض معدل المواليد، فأعداد المهاجرين من الكفاءات العلمية والمهنية، أخذوا بالتزايد ابتداءً من أحداث 2003م؛ مما ازدادت خطورتها وأخلت في التوزيع الجغرافي، فأصبحت المناطق قابلة أو شبه خالية من السكان؛ بسبب وقوعها في مناطق النزاعات أو تم ترحيلها من قبل بعض المجاميع المسلحة، وحدث في محافظة بغداد في مناطق الغزالية والدورة واللطيفية، تركوا منازلهم بالإكراه والتهديد، وبعض الآخر دمرت منازلهم بسبب النزاعات المسلحة وإثارة النعرات الطائفية في محافظة ديالى (بني سعد وكاطون، وهرز)؛ مما ترتب ظهور العشوائيات أو ما تسمى المناطق المتخلفة عمرانيا وهذا أدى إلى الإخلال بمعايير السكن الحضري الملائم والتخلف العمراني للأحياء، وأصبح المجتمع العراقي يعاني من انتشار الظواهر منها: الفساد الأخلاقي، والتسرب من المدارس والتسول وتفشي ظاهرة الجريمة والسرقة في مختلف المناطق، وضغط الخدمات وضعف الإشراف التربوي؛ بسبب غياب الوالد، وشعور أهالي

المهاجرين بفقدانهم، الأمر الذي يهدد بإفراغ المجتمع من قدراته العلمية والمهنية وبالتالي عدم القدرة على الخروج من دائرة التخلف⁽⁴⁰⁾.

المطلب الثاني: الآثار التنموية لهجرة الكفاءات العلمية والمهنية في العراق

توجد آثار سلبية عديدة لهجرة الكفاءات لا تقتصر على الآثار المجتمعية فحسب، بل تمتد إلى التنمية البشرية التي يقصد بها ارتقاء المجتمع والانتقال به إلى وضع أفضل مما هو عليه، وذلك عن طريق استغلال الطاقات المختلفة التي تتوفر لدى أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً أفضل، فالتنمية عملية تغيير كلي وشامل يقوم به الإنسان للانتقال إلى وضع أفضل بما يتوافق مع احتياجاته وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي يمثل ركيزة أساسية من ركائز التقدم العلمي في أي مجتمع، ففي الأعوام الثلاث الأولى التي أعقبت الاحتلال الأمريكي عام 2003 م للعراق، ارتفعت الهجرة على اختلاف تخصصاتهم ودرجاتهم العلمية بسبب أعمال العنف التي طالت الكوادر العلمية العراقية؛ مما أفرز آثاراً سلبية على المؤسسة التعليمية، جعلها تشعر بالتراجع وتدني المستوى العلمي سواء في مجال الأبحاث العلمية أو في مجال التدريس الأكاديمي، ومن أهمها ما يأتي⁽⁴¹⁾:

- 1- انخفاض المستوى العلمي.
- 2- نقص في الاختصاصات العلمية
- 3- ضعف معايير النجاح والتقويم
- 4- انخفاض المستويات التعليمية نتيجة تناقص عدد المؤهلين من أعضاء الهيئة التدريسية بالنسبة لعدد الطلاب في الجامعات والمعاهد؛ مما يؤدي إلى تخرج دفعات ذات كفاءة محدودة
- 5- زيادة الفجوة في البحث العلمي والإنتاجي بين العراق والدول المتقدمة والدول الإقليمية والعربية المجاورة، فيتضح أن هجرة الكفاءات العلمية والمهنية تشكل أحد التحديات التي تواجه المؤسسة التعليمية بعد هجرة الكفاءات العلمية والمهنية، إذ تراجع التعليم الوطني في العراق وهذا الواقع قاد إلى خروج العراق من نطاق جودة التعليم العالمي باعتبار أن التنمية والتعليم يكمل بعضهما الآخر وهو شرخ في العملية التنموية كونها تفتقد أسس التفكير والإبداع نحو البناء والتقدم⁽⁴²⁾.

فالهجرة خلفت آثاراً عديدة على التنمية الاقتصادية، وتأثيرها على سوق العمل والبطالة وزيادة نسب الاستهلاك والادخار، الأمر الذي أدى إلى انحسار كبير في الطبقة الاجتماعية الوسطى واتساع طبقة الأغنياء، وتضييق طبقة الفقراء التي أخذت تتسع؛ مما أدى إلى انتشار البطالة بشكل واسع النطاق في المدن العراقية وتراجعت القطاعات الصناعية والإنتاجية، وضعف أداء المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية و الخدمات نتيجة ارتفاع هجرة الطاقات الإنتاجية؛ مما يؤدي إلى خلل مهني في الكفاءات الإنتاجية، وظهور نقص كبير في تقديم الخدمات وتردي الأوضاع من سيئ إلى أسوأ، و ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية العلمية التي تذهب إلى البلدان الغربية، بينما تحتاج التنمية لمثل هذه الكفاءات في عدة مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي، في الوقت الذي يكون فيه المجتمع بأمس الحاجة إلى نهضة حضارية وثقافية واسعة النطاق⁽⁴³⁾.

وكذلك تأثر القطاع الصحي وتدهور الأحوال الصحية للعراقيين خلال مدة الخمس السنوات الأولى من الاحتلال الأمريكي، نتيجة هجرة الأطباء (من جراحين، وصيادلة وأطباء أسنان، وحتى الممرضات) نتيجة الاعتداء عليهم وتعرضهم للمضايقات من خطف واعتداء، والاعتماد على قلبي الخبرة وعدم كفاية الأطباء والعاملين في القطاع الصحي لتغطية الرعاية الصحية المتزايدة، وتدني مستوى الخدمات الطبية في المستشفيات، وارتفاع حالات الوفيات بسبب أخطاء طبية تحصل في غرف العمليات، وهذا ما أثر سلباً على الواقع الصحي في العراق⁽⁴⁴⁾.

الاستنتاجات

يمكن إجمال أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بما يأتي:

- 1- الهجرة من أخطر المشاكل التي يواجهها المجتمع العراقي وخطورتها تكمن في استمراريتها فلاستبداد السياسي سابقا وتدهور الجانب الأمني والقومي وضعف القانون وعدم مقدرة الحكومة على معالجتها أفرزت مشاكل كثيرة منها الضغط بالخدمات التعليمية والصحية بالدرجة الأولى.
- 2- من أبرز نتائج الهجرة هو الفتنة الطائفية التي أخذت بالتزايد بعد 2003، وأخذت أبعادا سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة على المجتمع العراقي.
- 3- أظهرت الدراسة أن أغلب الكفاءات العلمية والمهنية ترفض العودة إلى العراق لأسباب منها، التهديد بالقتل، وفقدان الاستقرار الأمني، والنزاعات المسلحة وضعف السلطة التنفيذية وغير ذلك.
- 4- انتهاك الحريات وغياب الديمقراطية في العقود الماضية شكل أحد العوامل والأسباب الدافعة للهجرة للكفاءات العلمية والمهنية.

التوصيات:

- ومن خلال الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة قدمت الباحثة عدداً من التوصيات أهمها:
- 1- ضرورة وضع استراتيجية شاملة لوقف أو الحد من هجرة الكفاءات العلمية والمهنية لما لها من آثار سيئة على المجالات كافة في العراق.
 - 2- أن تضع جميع مؤسسات الدولة الخطط التنموية بهدف تنمية المهارات وتطويرها واكتساب الخبرات المطلوبة من خلال الاستفادة من تجارب الشعوب المتقدمة.
 - 3- تفعيل الحملات والمؤتمرات المحلية والعربية ضد الإرهاب والعنف الذي أثر على مستقبل الكفاءات العلمية والمهنية في العراق والذي دمر الصروح العلمية والبحثية وخرب الجامعات والمكتبات بهدف إعادة العراق إلى عصور التخلف.
 - 4- استثمار الكفاءات العلمية والمهنية في المشاريع التجارية والصناعية لتحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية وعدم تفضيل الخبرات الأجنبية عليها.

الهوامش

- 1- أحمد، عزت السيد . الكفاءات العربية المهاجرة: نزيف واستنزاف يفرضهما الواقع، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (116)، 2003، ص 22.
- 2- يونس سلام جعفر الغرباوي، تأميم محمد سلوم الجبوري، هجرة الكفاءات العلمية العراقية وإمكانية استفادة العراق من التجربة الهندية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد (6) العدد (1) كانون الثاني 2023، ص 339.
- 3- سورة النساء، الآية: 97.
- 4- أحمد، نادر عبد الغفور. العقول المهاجرة بين الاستنزاف أو الاستثمار، مجلة النور، العدد 110 السنة العاشرة 2002، ص 12.
- 5- يونس سلام جعفر الغرباوي، تأميم محمد سلوم الجبوري، المصدر السابق، ص 339
- 6- علي جاسم وحسين علي الزبيدي، الاستراتيجية العراقية المقترحة لإعادة الكفاءات والطاقات العراقية المهجرة، 2001، ص 20.
- 7- عمر إسماعيل حسين، هجرة الكفاءات العراقية وأثرها على الاقتصاد الوطني -1990-2009م، قسم العلاقات الدولية، بحث مقدم، وزاره المالية، 2012، ص 11.
- 8- ستار جبار الجابري، هجرة الكفاءات العراقية الأسباب والمعالجات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد، العدد الثامن والستون، ص 2-3.
- 9- وجدان فريق عناد، مفهوم الهجرة وأسبابها، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد (59)، المجلد (14)، 2023، ص 4-5.
- 10- وفاء صبر نزال، الأبعاد الاجتماعية والنفسية للتهجير القسري للعوائل النازحة في العراق، كلية التربية الأساسية / جامعة ديالى، ص 6، للمزيد ينظر ال: <http://uhd.edu.iq>
- 11- هاشم كاظم نعمة، هجرة الكفاءات العلمية العراقية: نظرة تحليلية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (238)، عام 2008، ص 128.

- 12- ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص 7.
- 13- شياء عصام عبد الرحمن، أسباب هجرة العقول ونتائجها الاقتصادية على التنمية الاقتصادية، مجلة العلمية للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد (55)، 2007، ص 157
- 14- سعد جبار السوداني، هجرة الكفاءات العراقية أسبابها ومعالجتها، مجلة الحقوق، كلية القانون \ جامعة المستنصرية، العدد (15)، المجلد 2011، 4، ص 12
- 15- أحمد نادر عبد الغفور، العقول المهاجرة بين الاستنزاف أو الاستثمار، مجلة النور، العدد 110 السنة العاشرة 2002، ص 23.
- 16- المصدر نفسه، ص 25.
- 17- نعمة هاشم، هجرة العراقيين وتأثيراتها على البنية السكانية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 941، الجزء الأول، 2004، ص 4.
- 18- المصدر السابق، ص 8.
- 19- البروفيسور نادر أحمد (العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار). مجلة النور العدد 110 السنة العاشرة، 2000، ص 55-58
- 20- قحطان حميد كاظم العنبيكي، هجرة الكفاءات العراقية في العصر الحديث وسبل معالجتها، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، 2017، ص 4.
- 21- المصدر السابق، ص 5.
- 22- عمر إسماعيل حسين، المصدر السابق، ص 18.
- 23- حسين عباس الشمري، ظاهرة نزيف أو هجرة العقول العربية (أسبابها، وانعكاساتها، معالجتها) العراق حالة دراسية 1980-2006، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 3، المجلد 8، السنة 2016، ص 146.
- 24- فراس جاسم موسى، المصدر السابق، ص 9.
- (*)- الناتج الإجمالي: هو رقم قياسي للأسعار يقيس متوسط السعر مكونات الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة أساس محددة.

- 25- عمر إسماعيل حسين، المصدر نفسه، ص 19 .
- 26- يسر قاسم عبد الحميد داود، لورنس يحيى صالح، هجرة الكفاءات وانعكاسها على الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (44)، مجلد (4)، 2021، ص 454 .
- 27- فراس جاسم موسى، المصدر السابق، ص 12 .
- 28- محمد صبور وادريس هابطي، الهجرة باتجاه واحد حقائق وعوامل، ترجمة: شكري الريان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (11)، 2010، ص 47 .
- 29- عطوف محمود ياسين، هجرة العقول العربية الى الدول التكنولوجية، دار الأندلس، بيروت 1984، ص 42 .
- 30- فراس جاسم موسى، المصدر السابق، ص 14 .
- 31- جمال داود سلمان، تأثير هجرة الكفاءات العراقية على التنمية الاقتصادية، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (1)، المجلد (15)، 2023، ص 76 .
- 32- لمصدر نفسه، ص 77 .
- 33- نادية خضير كناوي، هجرة الكفاءات العلمية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (2)، المجلد (3)، 2012، ص 6 .
- 34- عبد الستار الجنابي، العراقيون في الأردن دراسة حول أعدادهم وتأثيرهم - 2003- 2015، دار الكنوز، بيروت، ص 21 .
- 35- ستار جبار الجابري، مصدر السابق، ص 3-4 .
- 36- إبراهيم حربي إبراهيم، تحديات هجرة الكفاءات العراقية بعد عام 2003 الآليات والحلول، مؤتمر جامعة جيهان، المؤتمر الدولي الرابع في الأطر القانونية والسياسية للحكومة الرشيدة، ص 46 .
- 37- راضي عبيد نعمش، ظاهرة هجرة الكفاءات العراقية من البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، عدد (18)، 2010، ص 216 .

- 38- أحمد عثمان محمد، الهجرة الإجبارية للعقول العراقية إلى الخارج : المشكلة والحلول، مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (1) مجلد (61)، 2022، ص 612 .
- 39- إبراهيم حربي إبراهيم، تحديات هجرة الكفاءات العراقية بعد عام 2003 الآليات والحلول، مؤتمر الدولي الرابع في الأطر القانونية والسياسية للحكومة الرشيدة، ص 49 .
- 40- ذكرى عبد المنعم إبراهيم، الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنمية على المجتمع العراقي، بحث انتروبولوجي عن تداعيات هجرة الكفاءات العلمية، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد (106)، 2013، ص 603 .
- 41- صالح قمر أم الجليلي، عبيد مروة، التمثلات الاجتماعية للهجرة لدى الشباب، رسالة منشورة ماستر في علم الاجتماع، جامعة ابن خلدون تيارت، قس الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2023، ص .
- 42- يونس سلام جعفر، وتأميم محمد سلوم، هجرة الكفاءات العلمية وأثرها في التنمية البشرية (دراسة حالة العراق) مجلة الجامعة العراقية، العدد 58، ج3، صفحة 671 .
- 43- أحلام أحمد عيسى، تأثير الهجرة الخارجية للشباب على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (55)، 2012، ص 128 .
- 44- ذكرى عبد المنعم ابراهيم، الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنمية على المجتمع العراقي، بحث انتروبولوجي عن تداعيات هجرة الكفاءات العلمية، مجلة الاداب، جامعة بغداد، العدد (106)، 2013، ص 603 .